



# التحديات التي تواجه النساء في شمال غرب سوريا



تقدم النساء في سوريا مساهمات حيوية للمجتمع، حيث يشغلن جميع الأدوار كأمهات ومعيدات لأسرهن ومعلمات، إضافةً لأدوارهن في مجال الاستجابة الإنسانية الأولية والرعاية الصحية، وكبناة سلام، وقادة ضمن مخيمات النازحين. يلقي الوضع السياسي والإنساني في سوريا بثقله على النساء. حيث ازدادت الاحتياجات الإنسانية في سوريا خلال 11 عاماً منذ بدء النزاع. مع نزوح أكثر من 6.9 مليون شخص داخل البلاد، من ضمنهم 3.7 مليون نازح في شمال غرب سوريا. حيث تؤوي المخيمات النظامية هناك حوالي 400 ألف امرأة وفقاً لمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، إضافة لعشرات آلاف النساء اللواتي يعشن في مخيمات عشوائية.

ازدادت معاناة السوريات، وخاصة النساء المعيلات لأسرهن بعد فقدان أزواجهن، خلال السنوات الـ 11 الماضية. كما أدى انتشار فيروس كورونا في شمال غرب سوريا والصعوبات الاقتصادية المرتبطة بارتفاع أسعار السلع إلى استنفاد قدرتهن على إعالة أسرهن.

يستند هذا التقرير إلى استطلاعات رأي مع نساء يستخدمن مراكز النساء والأسرة التي أنشأتها منظمة الخوذ البيضاء في شمال غرب سوريا. حيث يحاول هذا التقرير، رغم محدوديته باقتضاره على النساء المراجعات لمراكز النساء والأسرة، تسليط بعض الضوء على واقع المرأة في شمال غرب سوريا، والتحديات التي تواجهها، وتقديم توصيات لمساعدة برامج الخوذ البيضاء لتمكين المرأة السورية وتخفيف الصعوبات التي تواجهها.

## المنهجية

استخلصت نتائج هذا التقرير بناءً على استبيانات ومقابلات فردية مباشرة أجرتها متطوعات الخوذ البيضاء مع 1,746 امرأة ضمن 160 قرية في 32 ناحية في محافظتي ادلب وحلب في شمال غرب سوريا في كانون الثاني (يناير) 2022.

تم الحصول على الموافقة المستنيرة من قبل كافة المشاركات قبل إجراء الاستبيان معهن، حيث تحفظت بعض المشاركات عن ذكر أسمائهن الحقيقية ووسائل التواصل الخاصة بهن، كما أشارت بعض المشاركات إلى ضرورة إشراكهن بنتائج هذه الدراسة حال جهوزيتها.

تم تحديد العينة لتكون شاملة لكافة التفاصيل المتعلقة بطبيعة المجتمع من ناحية حجم العينة وتنوعها.

سعت الدراسة لاحتواء العينة على جميع الفئات العمرية للنساء، كما شملت المرأة العاملة وربة المنزل، وكذلك الحالات الاجتماعية المتنوعة للنساء (المرأة المتزوجة، وغير المتزوجة، والأرملة، والمطلقة).

كما شملت فئات المجتمع المضيف والنازح، مع مراعاة المستويات التعليمية للنساء ضمن العينة المختارة.

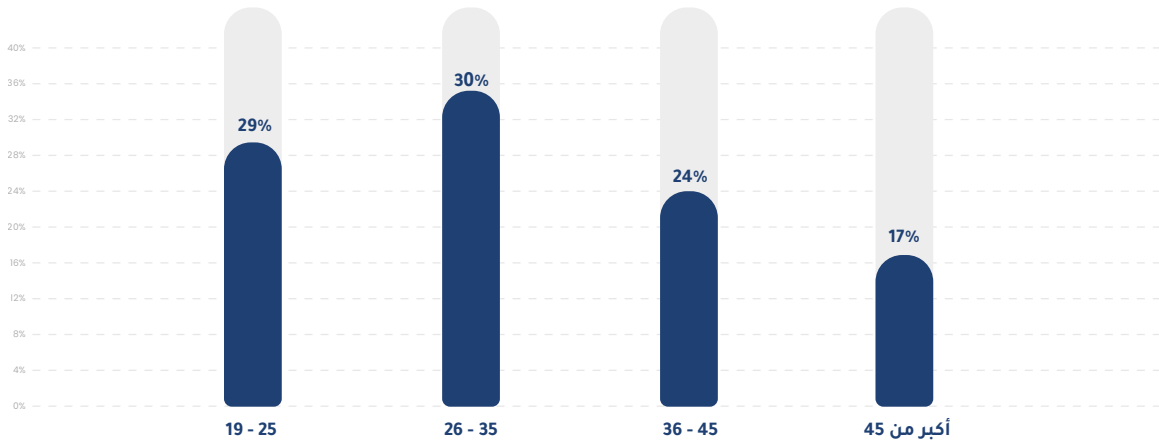
## - حول مراكز النساء والأسرة في شمال غرب سوريا

تعمل أكثر من 300 متطوعة من متطوعات الخوذ البيضاء ضمن 39 مركزاً من مراكز النساء والأسرة في شمال غرب سوريا. حيث تمكنت متطوعات الخوذ البيضاء من الوصول إلى هذا الحجم من العينة النسائية من خلال قدرتهن على الوصول إلى المجتمع والثقة التي يتمتعن بها، على الرغم من الصعوبات الاجتماعية والعقبات التي تعيق أو تمنع إجراء الدراسات والاستبيانات المتعلقة بواقع المرأة.

## - العينة المدروسة:

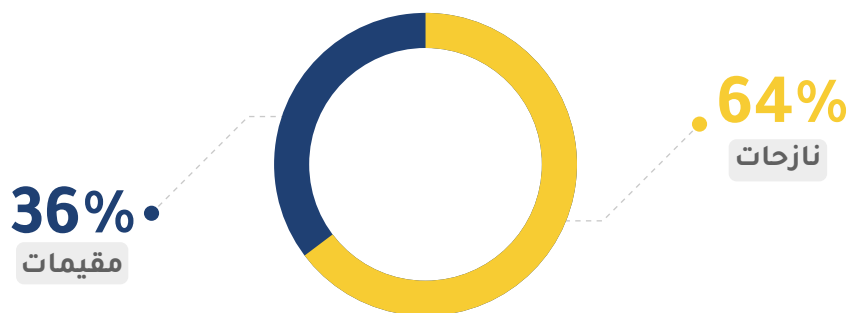
شملت الفئات العمرية للعينة المشاركة 29% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (19-25) عام، و30% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (26-35) عاماً، و24% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (36-45) عاماً، إضافةً لـ 17% ممن تزيد أعمارهن عن 45 عاماً.

شكل 1 الفئات العمرية للنساء اللاتي شملتهن العينة



سعيًا أثناء أخذ العينات أن تمثل النتائج المجتمع قدر الإمكان من حيث المجتمع المحلي والمضيف، حيث تمت مقابلة 1,746 امرأة، من ضمنهن 64% نساء نازحات، و36% من النساء من المجتمع المضيف.

شكل 2 نسبة النساء النازحات والمقيمات

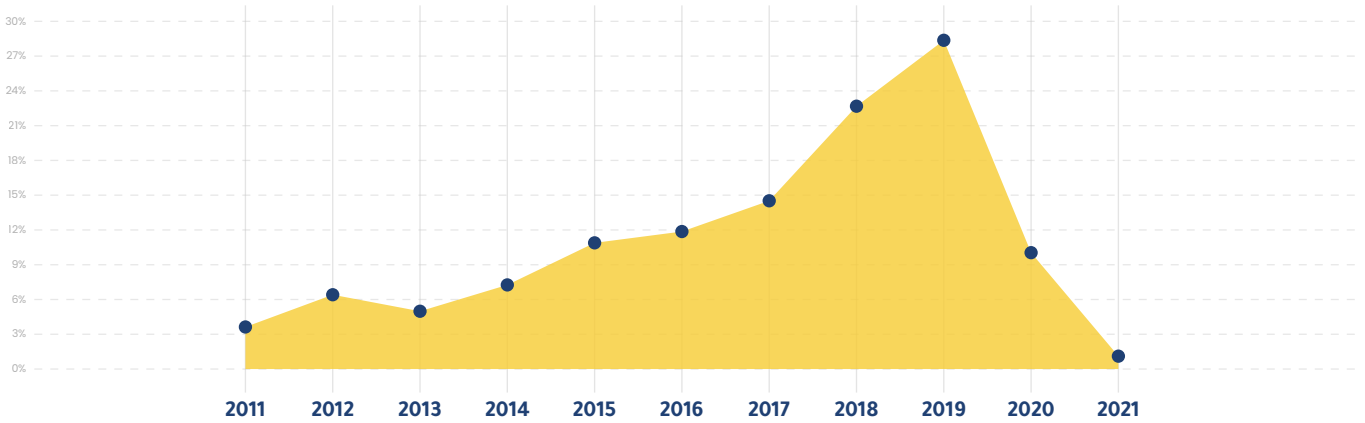


**الاستنتاج 1** 42% من النساء نزحن خلال عامي 2018-2019 وبمعدل نزوح بلغ أربع مرات منذ نزوحهن الأول.

تنحدر النازحات المشاركات من 11 محافظة. مما يعني أن الدراسة شملت وجهات نظر النساء من معظم المحافظات السورية البالغ عددها 14 محافظة، حيث بلغت أعلى نسبة للنازحات المشاركات من محافظة ادلب 37%، ومن محافظة حلب 26%، ثم من محافظة حماة 18%.

وقد اضطرت المشاركات لمغادرة مساكنهن الأصلية في فترات مختلفة توزعت بين عامي 2011 و2021، علماً أن النسبة الأكبر من النساء المشاركات (42%) قد هجرن قسرياً خلال عامي 2018-2019 إثر العمليات العسكرية من قبل القوات الروسية والنظام السوري وحلفائه والهجمة العسكرية الأخيرة على الأرياف الجنوبية لمحافظة حلب وادلب وريف محافظة حماة.

**شكل 3** النازحات وفقاً لتاريخ النزوح الأول



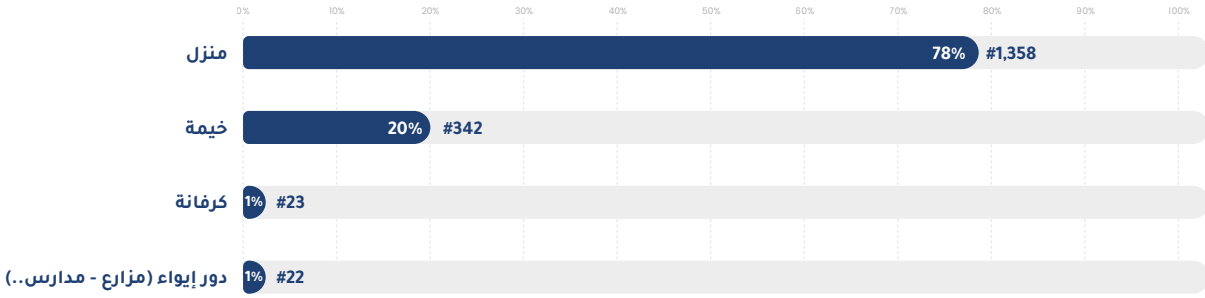
اختلفت عدد مرات النزوح للمشاركات، إذ بلغ الحد الأعظمي لتكرار مرات النزوح لدى بعض المشاركات 15 مرة، بينما بلغ متوسط حالات النزوح بالنسبة لإجمالي المستجيبات 4 حالات نزوح. يعزى تكرار حالات النزوح إلى عوامل عديدة منها: استمرار الهجمات والاعتداءات العسكرية المتكررة من قبل النظام السوري وحلفائه، وصعوبة تأمين المسكن نتيجة الكثافة السكانية العالية، وندرة المأوى وارتفاع كلفة السكن، واكتظاظ المخيمات في شمال غرب سوريا.

## ظروف المعيشة

**الاستنتاج 2** تقطن 34 % من النساء اللاتي شملتهن الدراسة مع أكثر من ستة أشخاص

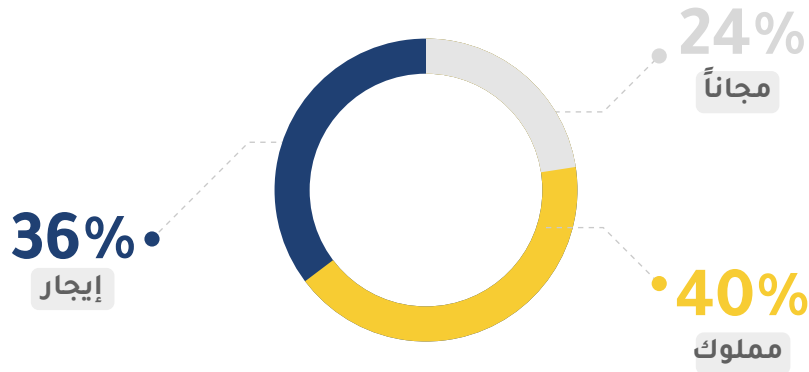
تنوعت أماكن الإيواء التي تقطن فيها المشاركات، حيث تقطن 78% من النساء ضمن منازل، في حين تقطن 20% منهن ضمن خيم، كما تقطن 2% منهن ضمن كرفانات أو ضمن مراكز إيواء جماعي كالمزارع والمدارس.

**شكل 4** أعداد النساء وفق مكان السكن الحالي



تنوعت حالة ملكية السكن بالنسبة للنساء اللاتي شملتهن الدراسة، إذ تقطن 40% منهن في مكان سكن مملوك، في حين تقطن 36% منهن في أماكن سكن مستأجرة، وتقطن 24% منهن بالمجان في مراكز سكن جماعي كالمخيمات والمدارس.

**شكل 5** أماكن السكن حسب الملكية



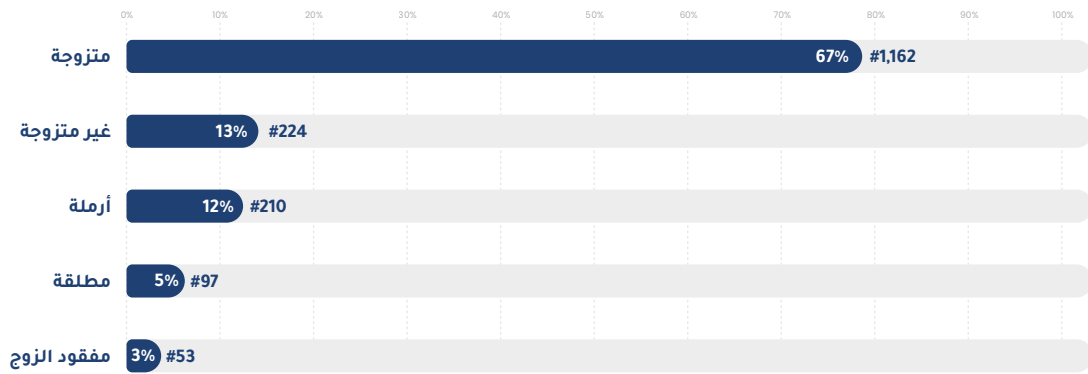
وفي إجابتهن عن سؤال حول أعداد أفراد الأسرة الذين يعيشون ضمن المنزل ذاته، تبين أن النسبة الأكبر من النساء 46% تقطن في مسكن يعيش فيه (4 إلى 6 أشخاص)، كما أن 20% يقطن في مسكن يعيش فيه أقل من 4 أشخاص، في حين أن 34% تقطن في مسكن يعيش فيه 7 أشخاص أو أكثر. من ضمنهن 6% يقطن في مسكن يعيش فيه أكثر من 10 أشخاص. تشير هذه الأرقام إلى الاكتظاظ الكبير الذي تعانيه العائلات ضمن أماكن سكنها في شمال غرب سوريا.

## الحالة المدنية

**الاستنتاج 3** الزواج المبكر هو القاعدة. 67% من النساء المشاركات متزوجات، 51% تزوجن قبل سن 18، من بينهن 16% تزوجن قبل سن 16

حرصت الدراسة على شمول معظم الحالات الاجتماعية للنساء ضمن المجتمعات المحلية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية النساء المشاركات 67% من المتزوجات، كما شملت العينة 13% من النساء غير المتزوجات، و12% من الأرمال، و5% من المطلقات، و3% من النساء اللاتي فقدن أزواجهن. من الجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من الأرمال هن ممن قتل أزواجهن نتيجة اعتداءات من قبل النظام السوري وحلفائه، وكذلك الأمر فإن معظم النساء اللواتي فقدن أزواجهن قد غيب أزواجهن من قبل النظام السوري.

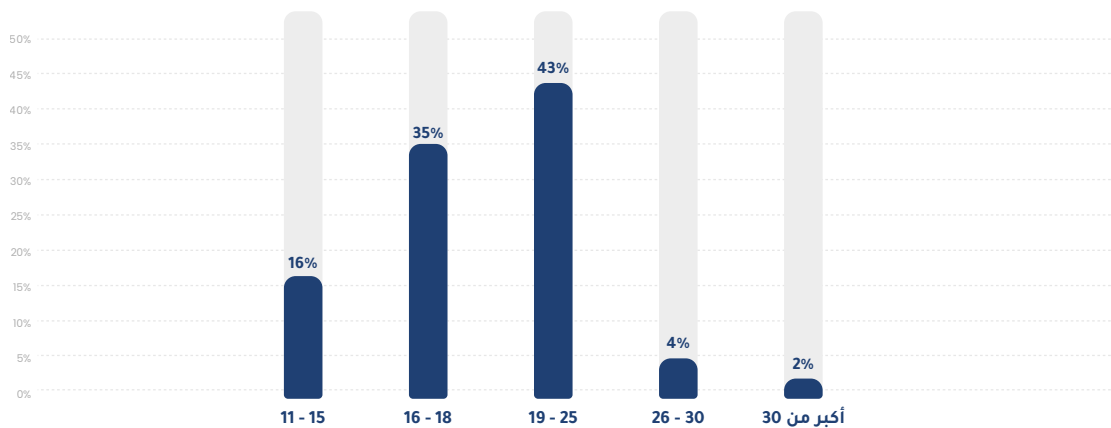
شكل 6 الحالة المدنية



## سن الزواج

تفاوت سن الزواج للنساء اللاتي شملتهن الدراسة، إذ بلغت نسبة النساء اللواتي تزوجن بعمر أكبر من 18 سنة 49%، في حين كانت أعمار 51% من النساء المتزوجات 18 عاماً أو أقل، من ضمنهن 16% تقل أعمارهن عن 16 عاماً.

شكل 7 العمر عند الزواج



## الوضع القانوني

الاستنتاج 4 19% من النساء المستجيبات لديهن أطفال غير مسجلين

عملت هذه الدراسة على تحليل الواقع القانوني للأسر، حيث تبين أن زواج 92% من المشاركات مسجل قانونياً ويمتلك أوراق رسمية تثبت الزواج، في حين أن زواج 8% غير مسجل، بينما اقتضرت نسبة النساء ممن لديهن أطفال غير مسجلين على 19% من إجمالي النساء المستجيبات ذوات الأطفال.

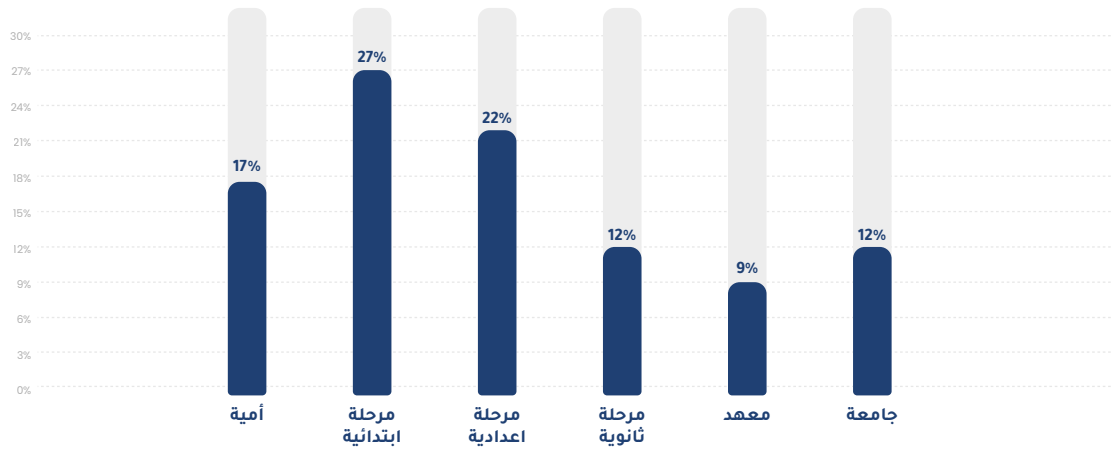
## الواقع التعليمي للمرأة

الاستنتاج 5: ترغب الشابات بالتعلم، حيث أعربت 77% من النساء دون سن 36 عاماً عن رغبتهن في مواصلة تعليمهن. ومع ذلك، فإنهن يعانين من عقبات عديدة تتضمن نقص الموارد المالية وغياب وسائل النقل إلى المرافق التعليمية، والآراء المجتمعية والعائلية الراضية لتعليم المرأة، والافتقار إلى فرص عمل النساء المتعلّمات.

يُعتبر حق التعليم أحد الحقوق الأساسية للمرأة<sup>1</sup>، لكن الكثير من النساء والفتيات حول العالم محرومات منه بسبب عدّة عوامل: كالفقر، أو الزواج المبكر، أو بعض الضوابط الاقتصادية والاجتماعية المبنية على نوع الجنس، وفي استعراض للواقع التعليمي للعيينة المشاركة في الدراسة حصلنا على النتائج التالية:

بلغت نسبة الأمية 17% ضمن العينة المقيّمة، في حين بلغت نسبة النساء المتعلّمات 83%، حيث حصلت 21% من المشاركات على التعليم العالي (جامعة أو معهد)، كما اقتضرت نسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية على 12%، والمرحلة الإعدادية على 22%، كما أكملت 27% من المشاركات المرحلة الابتدائية.

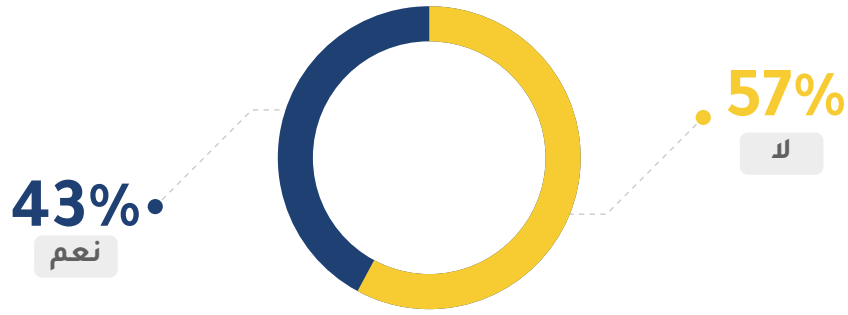
شكل 8 المستوى التعليمي للمرأة



كما أثبتت عدة دراسات أن حصول المرأة على التعليم ينعكس بشكل إيجابي على العديد من النواحي الذاتية والمجتمعية والاقتصادية فالتعليم يعزز إمكانيات المرأة ويساعدها على خلق مجتمع متفاهم يتحلّى بالاحترام<sup>1</sup> أبدت 43% من النساء المشاركات رغبتهنّ بمتابعة تعليمهن، في حين لم تبد 57% منهنّ رغبتهنّ بمتابعة التعليم. وقد توزعت نسبة الراغبات بمتابعة تعليمهنّ وفق الفئات العمرية، حيث كانت النسبة الأكبر من الراغبات بالتعليم 77% ممن تقل أعمارهنّ عن 36 عاماً.

وفي سؤال وجه للمشاركات حول المراحل التعليمية التي تطمحن بالوصول إليها، أظهرت النتائج أن 52% من النساء أبدن الرغبة بالحصول على الشهادة الجامعية، كما تتطلع 16% من المستجيبات للحصول على شهادة تعليم معهد متوسط، بينما اكتفت 22% منهنّ بطموح الحصول على الشهادة الثانوية.

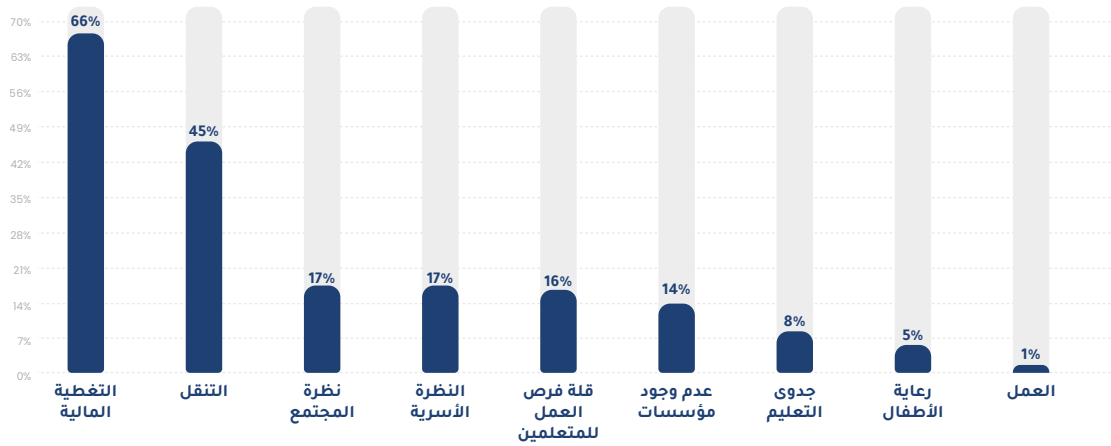
<sup>1</sup> <https://www.right-to-education.org/girlswomen>



## معوقات التعليم:

تبرز العديد من المصاعب والعقبات التي تعيق تعليم المرأة في المجتمعات المحلية، وقد سعت هذه الدراسة إلى تصنيف هذه الصعوبات وترتيبها وفق آراء المشاركات.

تصدرت التغطية المالية وضعف الإمكانيات المادية معوقات التعليم بنسبة 66%، حيث تعتبر المسبب الرئيسي لعزوف الكثير من السيدات المشاركات عن التعليم، بينما شكلت صعوبة التنقل وغياب وسائل النقل وشبكات الطرق المؤهلة العائق الثاني في السعي لاستكمال التعليم بنسبة 45%، وتقاربت نسب التأثير وفق المشاركات لكل من عوامل نظرة المجتمع والنظرة الأسرية وقلّة فرص العمل للمتعلّقات كعوامل تمنعهن من مواصلة التعليم ضمن مناطق إقامتهن الحالية في شمال غرب سوريا.





## تعليم الأطفال

الاستنتاج 6: 52% من أطفال المشاركات الذين شملتهم الدراسة متسربون من المدرسة

يعاني نظام التعليم في سوريا من لإجهاد كبير، ونقص التمويل، والتفكك وعدم القدرة على تقديم خدمات آمنة وعادلة ومستدامة لملايين الأطفال.

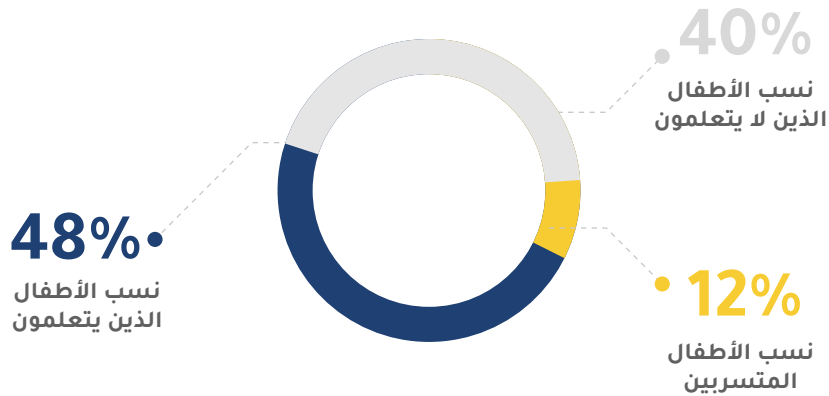
وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) "يوجد في سوريا أكثر من 2.4 مليون طفل غير ملتحقين بالمدرسة، منهم 40 بالمئة تقريباً من الفتيات. ومن المرجح أن يكون العدد قد ارتفع خلال عام 2020 نتيجة تأثير جائحة "كوفيد-19" التي أدت إلى تفاقم تعطل التعليم في سوريا<sup>2</sup>.

كما أضافت يونيسيف أنه لا يزال هناك عدد مهول من الأطفال النازحين في شمال غرب سوريا، بعد أن اضطرت العديد من العائلات للفرار من العنف عدة مرات، بعضها سبع مرات، بحثاً عن الأمان، وإلى تضاعف عدد الأطفال الذين ظهرت عليهم أعراض الضيق النفسي والاجتماعي في عام 2020، فالتعرض المستمر للعنف والخوف الشديد والصدمات له تأثير كبير على الصحة النفسية للأطفال، مع ما يترتب عليها من آثار قصيرة وطويلة الأمد.

أظهرت نتائج الدراسة أن 48% من أطفال النساء المشاركات مستمرين في تلقي التعليم ضمن المؤسسات التعليمية المختلفة، بينما تجاوزت نسبة المنقطعين عن التعليم والمتسربين 52% من إجمالي الأطفال ضمن عائلات النساء المستجيبات للدراسة، وهو ما يندرج بخطر محقق على الجيل القادم إن لم يتم إيجاد حلول سريعة لمشكلة التعليم.



شكل 11 نسبة الأطفال حسب الحالة التعليمية



<sup>2</sup> <https://uni.cf/3wUNati>

**الاستنتاج 7:** 71% من النساء المشاركات لا تعملن. رغم أن 58% من النساء غير العاملات أبدن رغبة بالعمل. كما إن 38% من النساء المعيلات غير العاملات أراهن ويعتمدن على المساعدات الإنسانية ودعم أسرهن للبقاء على قيد الحياة

تقر المواثيق الدولية حق المرأة في العمل على أساس المساواة الكاملة مع الرجل، إذ نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 23 على أن: "لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة"<sup>3</sup>.

كما نصت المادة 6 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يلي: "تتعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل الذي يشمل حق كل شخص في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق"<sup>4</sup>.

يعود عمل المرأة بفوائد عديدة على المجتمع الذي تعيش فيه، إذ يساهم تمكين المرأة اقتصادياً في نمو اقتصاد المجتمع، ودعم إنتاجيته، وتنويع الأعمال الاقتصادية، وتشارك النساء في القوى العاملة لتحسين مستوى معيشتهن، والتغلب على ظروف الحياة الصعبة.

كما يساهم عمل المرأة عادة في تحسين المستوى المالي والوضع الاجتماعي لعائلتها، وخاصةً عندما تستطيع تحقيق الموازنة بين العمل والأسرة، لذا تعمل أغلب النساء للحصول على أجر عادل مقابل ما يتم إنجازه من قبلهن، وبغض النظر عما إذا كانت المرأة مجبرة على العمل لتعيل أسرتها، أو رغبة بالعمل لتمكين دور المرأة في المجتمع، فقد شهدت الحياة الاقتصادية تنامياً ملحوظاً في عمل النساء ومشاركتهن في مختلف مجالات الحياة.

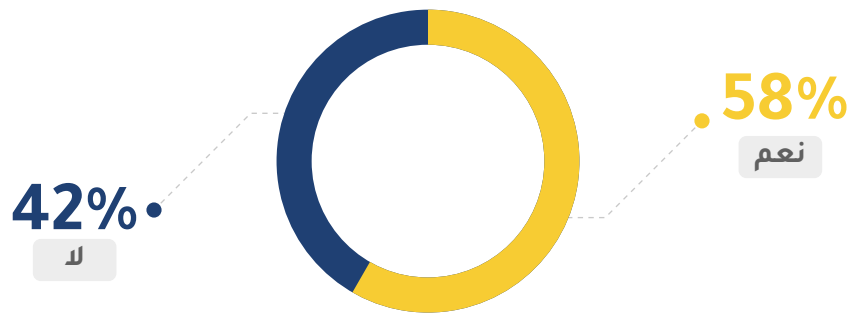
يعزز الواقع الاقتصادي والمعيشي المتردي الحالي في شمال غرب سوريا الحاجة إلى مشاركة المرأة في العمل ودعم الأسرة كأحد الحلول التي تسعى النساء من خلالها إلى تحسين واقع أسرتهن ومجتمعها في مواجهة الظروف والتقلبات العاصفة الحالية.

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة النساء العاملات من إجمالي المشاركات بلغت 29%، في حين أن 71% من النساء غير عاملات.

وفي تحليل للحالة الاجتماعية للنساء غير العاملات في محاولة لفهم حاجتهن للعمل مقارنة مع توفر هذه الفرص تبين أن 6% منهن نساء معيلات مسؤولات عن تأمين الدخل لأسرهن، علماً أن النسبة الأكبر من هؤلاء النساء المعيلات غير العاملات من الأراهن (38%)، حيث تعتمد النسبة الأكبر منهن على المساعدات الإنسانية ومساعدات الأقارب كمصدر دخل لأسرهن.

وفي إجابة عن سؤال وجه للنساء غير العاملات حول رغبتهن بالعمل والمشاركة في دعم الأسرة، أبدت 58% من النساء الرغبة بالعمل، في حين لا ترغب 42% من النساء بالعمل.

شكل 12 رغبة النساء بالعمل



<sup>3</sup> <https://bit.ly/3ty4kLU>

<sup>4</sup> <https://bit.ly/3DiGsPT>

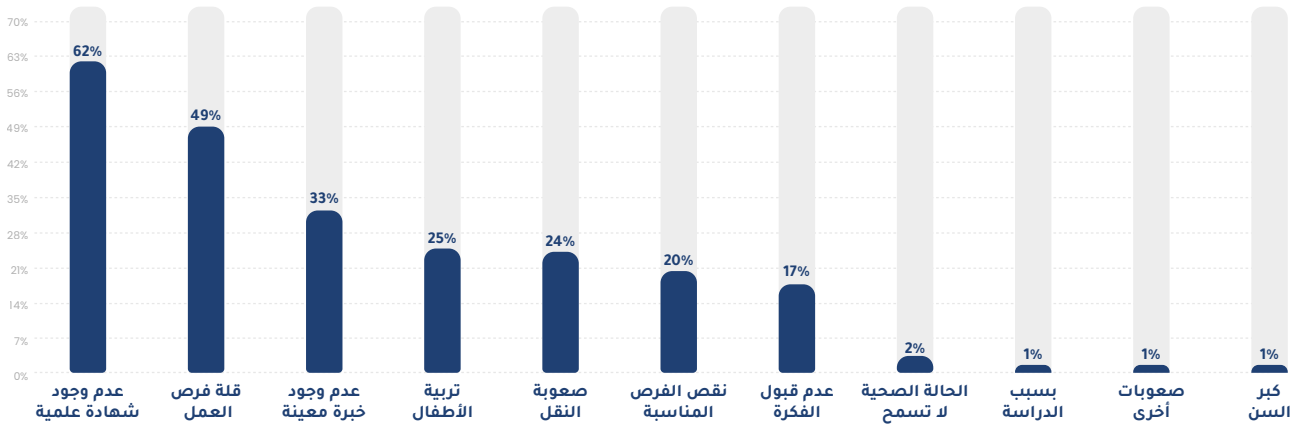
## معوقات عمل المرأة

**الاستنتاج 8:** تواجه النساء الراغبات في العمل معوقات أبرزها الافتقار إلى التعليم والخبرة وقلة فرص العمل المتاحة، فضلاً عن صعوبة الموازنة بين رعاية الأسرة والعمل، وعدم توفر وسائل النقل إلى أماكن العمل

تواجه المرأة العديد من المعوقات التي تحول بينها وبين الالتحاق بسوق العمل وتجعلها حبيسة منزلها، ورغم تمكن نسبة من النساء من تجاوز هذه الصعوبات والالتحاق بسوق العمل، إلا أنّهنّ ما زلن يواجهن العديد من التحدّيات فيما يتعلّق بشخصيّة المرأة أو بمحيطها الاجتماعيّ أو بما يتعلّق ببيئة العمل والقوانين ذات الصلة بالنساء وحقوقهنّ وواجباتهن. كما إن أكثر الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة أنّها تقوم بالعديد من الأدوار، وأنّ عليها التوفيق بين هذه الأدوار، لكي تحقّق المرأة العاملة التوازن بين العمل والمنزل.

أظهرت نتائج الدراسة وجود عدة عوامل تعيق عمل المرأة، تصدرها المستوى التعليمي للمشاركات وعدم وجود شهادات علمية، واحتلت قلة فرص العمل المرتبة الثانية في معوقات العمل، كما برز ضعف المهارات الفنية والتقنية وعدم امتلاك المشاركات الخبرة اللازمة كأحد معوقات التحاق السيدات بالأعمال، بينما صنفت المشاركات بنسب متقاربة كل من المعوقات التالية: الواجبات الأسرية وانشغال المرأة بتربية الأطفال، والصعوبات اللوجستية المتعلقة بالتنقلات، إضافة للعوامل الاجتماعية المتمثلة بعدم قبول فكرة عمل المرأة من قبل الأسرة أو المجتمع نظراً للعادات والتقاليد والأعراف والظروف الأمنية والاجتماعية السائدة.

شكل 13 أبرز معوقات عمل المرأة



## المضايقات أثناء العمل

**الاستنتاج 9:** أفادت 9% فقط من النساء أنهن تعرضن للمضايقات أثناء العمل، وكانت الأراامل والمطلقات أكثر عرضة للمضايقات.

التقبل المجتمعي والمضايقات والتحرش والتمييز القائم على الجنس في مواقع العمل مظاهر طالما عانت منها المرأة فانعكست سلباً على أدائها في العمل كما أثرت على مستقبلها المهني وجعلتها عرضة للإصابة بالضغط والاضطرابات النفسية والمشاكل الصحية، ولعل تعرض النساء لهذه المصاعب التي يتعين عليهن مواجهتها من الممكن أن تؤثر على علاقتهن بالأصدقاء ودوافعهن، وبطبيعة الحال، نجاحهن.

سعت هذه الدراسة إلى محاولة كشف مدى انتشار هذه المظاهر في المناطق التي شملتها وأبرز أسبابها، حيث اقتضت نسبة السيدات اللواتي تعرضن للمضايقات في أماكن عملهن على 9% بينما أجابت 91% من النساء العاملات بعدم تعرضهن لذلك.

وكانت النساء اللواتي فقدن أزواجهن أو المطلقات منهن الأكثر عرضة لهذه المضايقات، خاصة لدى النساء العاملات في الأعمال اليومية أو الأعمال الخاصة.

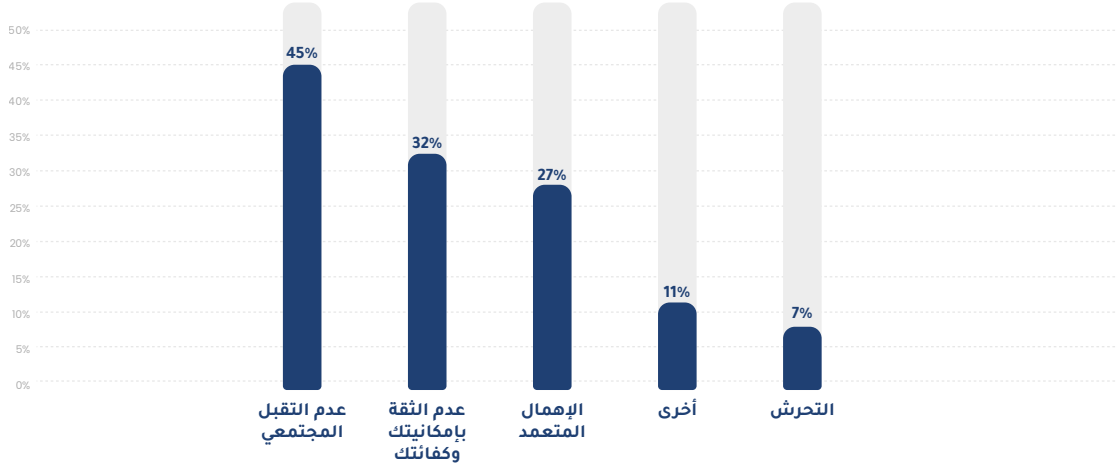
**شكل 14** نسبة النساء اللواتي تعرضن للمضايقات أثناء العمل



**الاستنتاج 10:** برز عدم قبول المجتمع لعمل المرأة كأكثر أشكال المضايقات شيوعاً بنسبة 45%. كما برز انعدام الثقة العام في كفاءة وقدرات المرأة في العمل بنسبة 32%. والإهمال المتعمد في العمل من قبل أصحاب العمل والزلاء بنسبة 27%. في حين أفادت 7% أنهن تعرضن للتحرش الجنسي في العمل. كما أفادت 17% من النساء أن المضايقات لها تأثير سلبي على عملهن لدرجة أنهن غير قادرات على إكمال أنشطتهن.

أشارت السيدات المشاركات في الدراسة إلى أن عدم تقبل المجتمع لفكرة عمل المرأة هو من أبرز أشكال المضايقات التي عانت منها النساء العاملات وبنسبة 45%. بينما احتلت مشاعر عدم الثقة بإمكانيات المرأة العاملة وكفاءتها المرتبة الثانية وبنسبة 32%. كما اعتبرت السيدات الإهمال المتعمد من قبل أصحاب العمل والزلاء من أشكال المضايقات وبنسبة 27%. بينما احتلت حالات التحرش المرتبة الأخيرة من عوامل المضايقات للمرأة العاملة وبنسبة اقتضت على 7% من المستجيبات.

شكل 15 أنواع المضايقات التي واجهتها النساء اللواتي تعرضن لها



في محاولة لكشف مدى تأثير هذه المضايقات على سير العمل أكدت 65% من المستجيبات أن التأثير على أعمالهن كان محدوداً، بينما اقتصرت نسبة اللواتي اعتبرن أن تأثير المضايقات كبير وفي حالات معينة يمنعهن من تنفيذ الأعمال على 17%.

**الاستنتاج 11:** تدرك المرأة حقوقها المتعلقة بالعمل وتنتظر بإيجابية لإجراءات الشكاوى.

أبدت 67% من المشاركات قناعتهم بإمكانية تقديم شكاوى للجهات المحلية بخصوص المضايقات، وهو ما يعكس وعي المرأة بحقوقها المتعلقة بالعمل.

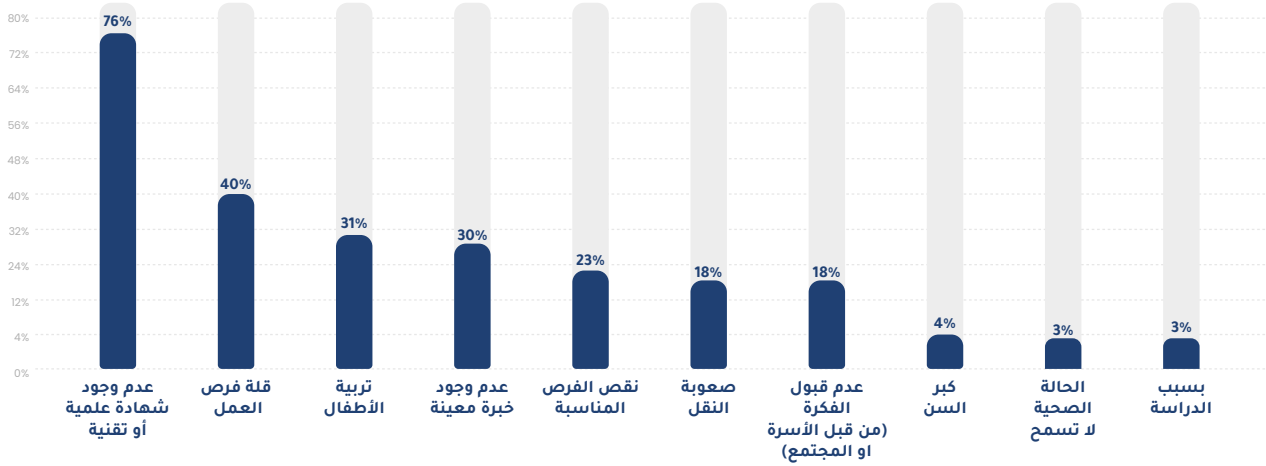
كما أشارت النسبة الأكبر 84% من المستجيبات إلى أنهن لا تعتبرن تقديم الشكاوى بخصوص المضايقات أو التحرش، وصمة عار أو شيء معيب وإنما هو إجراء من الواجب اتباعه لحماية حقوقهن.

## فرص العمل

**الاستنتاج 12:** تعتقد 47% من النساء أن هناك فرص عمل متاحة لهن، واتخذت 60% منهن خطوات للتقدم بطلب عمل وفقاً لفرص العمل المتاحة. ومع ذلك، تمتنع النساء عن تقديم طلبات العمل لعدة أسباب من أبرزها: الافتقار إلى التعليم والشهادات الفنية، وقلة فرص العمل، والالتزامات المتعلقة بتربية الأطفال، وعدم توفر وسائل النقل، والآراء المجتمعية المتعلقة بعمل المرأة.

أكدت 47% من النساء المشاركات توفر فرص عمل يرغبن بالحصول عليها، في حين أن النسبة المتبقية من المستجيبات لاتعتقدن بتوفر فرص العمل المناسبة، وقد اتخذت 60% من النساء اللواتي اقتنعن بتوافر فرص عمل خطوات عملية بهذا الاتجاه، حيث تقدمن بطلبات توظيف تتعلق بالفرص المتاحة، في حين اكتفت 40% من هؤلاء النساء بإبداء رغباتهن دون القيام بأي مبادرات في هذا المجال.

وفي استعراض لأبرز الأسباب التي تمنع النساء من التقدم للحصول على الوظائف المتاحة، برز ضعف المستوى التعليمي وعدم امتلاكهن الشهادة العلمية المناسبة كأبرز الأسباب، كما شملت الأسباب كذلك قلة فرص العمل المناسبة، وانشغالهن بتربية الأطفال وعدم امتلاكهن خبرات معينة تتطلبها الوظيفة، إضافة لصعوبة النقل وعدم تقبل فكرة عمل المرأة من قبل الأسرة والمجتمع.

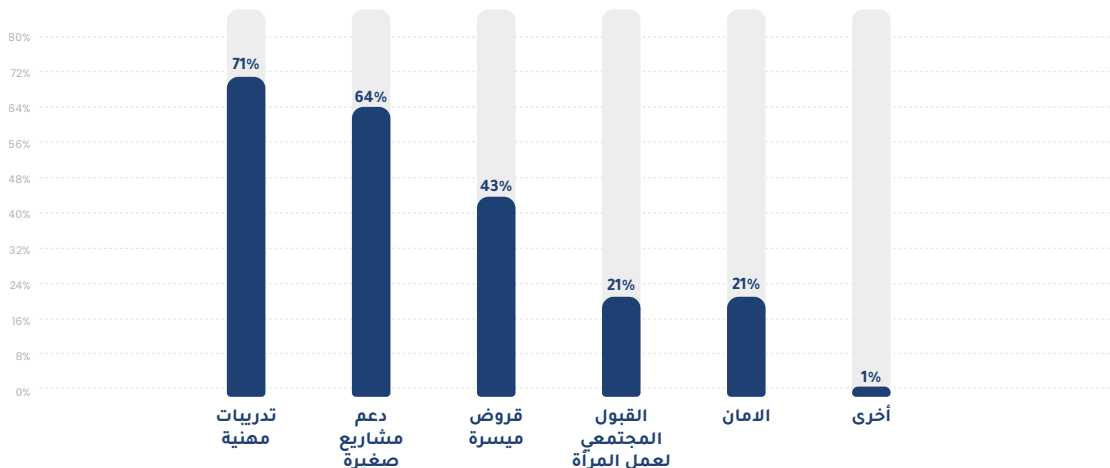


## سبل الدعم والمهارات الإضافية المطلوبة لتأمين فرص العمل

**الاستنتاج 13:** ترغب النساء بالوصول لفرص التدريب المهني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن القروض الميسرة. كما يرغبن بقبول متزايد للمرأة العاملة في المجتمع وبتحسين الوضع الأمني لتحسين البيئة الملائمة للبحث عن فرص عمل.

استطلعت الدراسة أهم الاحتياجات والظروف والمهارات وأنواع الدعم المطلوبة من قبل المشاركات لمساعدتهن في الحصول على فرص عمل مناسبة لهن وتحقق تطلعاتهن.

تصدر الاحتياج للتدريبات المهنية الأولويات وذلك نتيجة نقص المهارات والتقنيات التي تمتلكها السيدات حالياً، تلاها رغبتهن في إيجاد دعم وتمويل للمشاريع الصغيرة من الجهات المانحة، كما شملت الأولويات القروض الميسرة التي تساهم في دعم المبادرات والمشاريع النسوية في المنطقة، كما أبدت السيدات حاجتهن للدعم في مجالات زيادة الوعي والقبول المجتمعي لعمل المرأة، وطالبن بضرورة تعزيز الأمن ضمن المناطق المشمولة بالدراسة حيث أبدت معظم النساء تخوفهن من الواقع الأمني الغير مستقر وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار ومشاركتهن ضمن مجالات العمل.



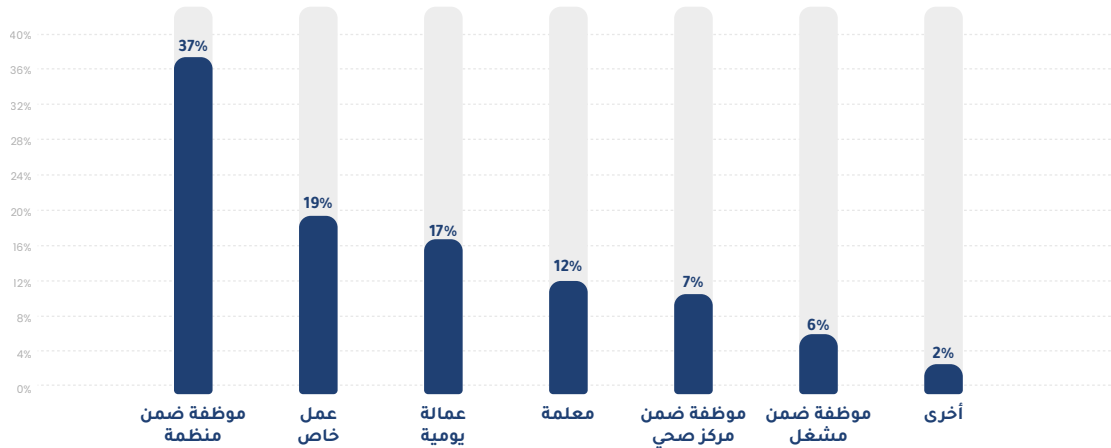
## مجالات عمل المرأة

**الاستنتاج 14:** النساء العاملات غالباً ما يعملن بعقود مؤقتة (70%) في المجالات المهنية بما في ذلك العمل داخل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وكذلك ضمن المؤسسات التعليمية والصحية. 17% من النساء العاملات يعملن بأجر يومي.

تنوعت مجالات عمل النساء المشاركات في الدراسة وذلك وفقاً لطبيعة المنطقة والفرص المتوفرة حالياً والتي تتناسب مع إمكانيات ومهارات المستجيبات.

احتلت نسبة النساء العاملات في المجال الإنساني ضمن المنظمات العاملة في مناطق شمال غرب سورية النسبة الأكبر حيث وصلت 37%، كما تقاربت نسبة النساء العاملات في كل من الأعمال الخاصة والأعمال اليومية بنسبة 19% و17% على التوالي، في حين بلغت نسبة العاملات في القطاع التعليمي 12%، بينما اقتصرت نسبة المستجيبات العاملات في المجال الصحي ضمن المشافي والمستوصفات على 7%.

شكل 18 مجالات عمل النساء



وبالنسبة لطبيعة العمل من حيث الاستمرارية والاستقرار الوظيفي، بلغت نسبة النساء العاملات بأعمال دائمة 30% من إجمالي المشاركات، في حين أنّ 70% منهنّ تعملن أعمال مؤقتة. علماً أنّ معظم الأعمال في المنطقة المشمولة في الدراسة ذات طبيعة مؤقتة بما في ذلك العمل ضمن المنظمات والمدارس والمستوصفات إذ أنّ معظمها غالباً تتم بعقود مؤقتة لبضعة أشهر أو عام واحد، ناهيك عن الأعمال اليومية المؤقتة بطبيعة الحال.

شكل 19 العمل المؤقت أو الدائم بين النساء المشاركات



## الحماية القانونية للمرأة العاملة

**الاستنتاج 15:** تعمل 52% من النساء بموجب عقود رسمية، معظمهن ضمن العيادات والمدارس والمنظمات غير الحكومية.

أبدت النسبة العظمى من السيدات المشاركات رغبتهن في تنظيم أعمالهن وقوننتها ضمن لوائح وأنظمة تضمن حقوقهن ومكتسباتهن وذلك منعاً لاستغلالهن وحرمانهن من حقوقهن وللمحد من التجاوزات التي تعترض مسيرة عملهن، حيث تعتبر العقود الرسمية للأعمال النقطة الرئيسية التي تتمحور حولها تنظيم الأعمال وقانونيتها.

عملت الدراسة على إيضاح نسبة توفر العقود الرسمية للنساء العاملات حيث أظهرت النتائج أن 52% من النساء تعملن بعقود رسمية، في حين لا توجد عقود عمل رسمية تنظم عمل 48% من النساء العاملات. كما إن النسبة الأكبر من العقود الرسمية نظمت ضمن المنظمات والمستوصفات (83%)، والمدارس (67%).

## دخل الأسرة

**الاستنتاج 16:** تحتاج 72% من العائلات ضعف دخلها الحالي من أجل تغطية نفقاتها. تحصل 41% من العائلات على دخل إضافي، مثل المساعدات الإنسانية أو الدعم من أفراد الأسرة أو الدخل الناتج عن العمل بالزراعة.

باتت المرأة العاملة سندا قوياً للزوج في تحمل جزء من ميزانية الأسرة، وخاصة أن متطلبات الأسرة تفوق في العصر الحالي أحياناً دخل الرجل، استطاعت المرأة أن تثبت كفاءتها وقدرتها، حتى تبوأ بعضهن أعلى المناصب وجاءت جائحة كورونا لتثبت مدى حاجة المجتمع إلى عمل المرأة وخاصة في مجالات التعليم والصحة، تتأثر فرص وتحديات الإدارة المالية عند الأسرة بوضع المرأة العاملة.

### تناسب دخل الأسرة مع احتياجاتها

تبلغ نسبة الأسر التي مازالت تعاني عجزاً في تغطية النفقات والاحتياجات الأسرية 72% من إجمالي عائلات السيدات العاملات المشاركات، بينما تقتصر نسبة الأسر القادرة على تغطية نفقاتها على 28% منهن.

**شكل 20** تناسب دخل الأسرة مع احتياجاتها

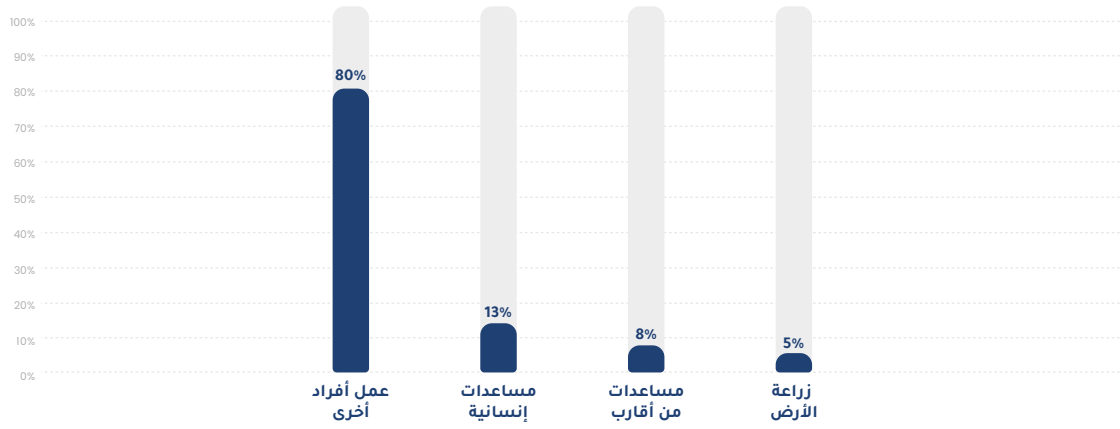


وفي سؤال وجه للمشاركات العاملات حول نسبة العجز المالي للدخل الأسري في تغطية نفقات الأسرة، بلغ متوسط نسبة العجز 49% من الدخل الإجمالي، ممّا يعني أن أسر النساء العاملات تحتاج ما يقارب ضعف دخلها الحالي لتغطية المصاريف والنفقات.

تنوعت مصادر الدخل الإضافية لعوائل النساء العاملات، سعياً لتكوين صورة واضحة عن مدى تناسب دخل الأسرة مع احتياجاتها. أظهرت النتائج وجود دخل إضافي لدى 41% من أسر النساء العاملات، في حين لا يوجد دخل إضافي لدى 59% منهن. تصدر عمل فرد أو أفراد آخرين ضمن العائلة مصادر الدخل الإضافي، كما تضمنت مصادر الدخل الإضافي المساعدات الإنسانية والمساعدات من الأقارب والزراعة.



شكل 21 مصادر الدخل الإضافية لأسر النساء العاملات

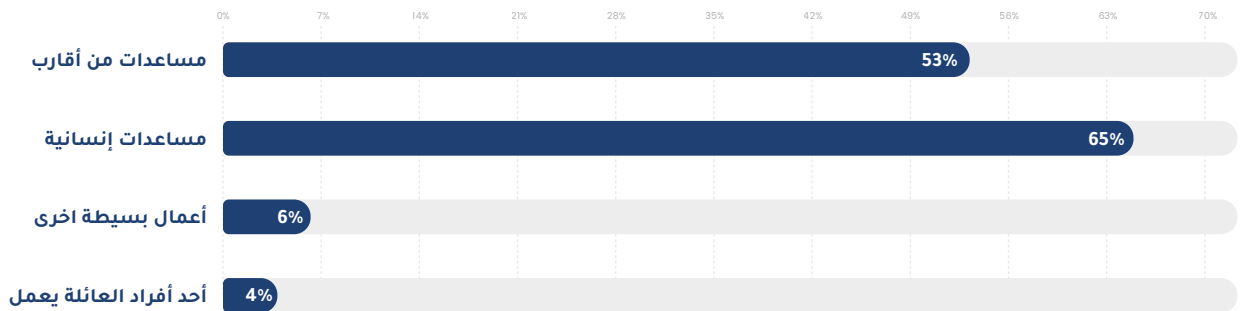


## مصادر دخل المرأة المعيلة غير العاملة

الاستنتاج 17: إن أهم شكل من أشكال الدخل للنساء المعيلات غير العاملات هو المساعدة الإنسانية

فقدت الكثير من الأسر السورية معيها في السنوات العشرة الأخيرة، الأمر الذي جعل عبء الإنفاق يقع على عاتق النساء اللواتي أخذن دور المعيل لأسرهن، وبدأن يواجهن صعوبات كثيرة في ميادين العمل. لكن بالرغم من ذلك لم تتمكن بعض النساء من العمل لظروف عديدة، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن المصدر الأهم لدخل المرأة المعيلة غير العاملة هو المساعدات الإنسانية، يليه المساعدات من الأقارب، كما تضمنت مصادر الدخل الأعمال البسيطة وعمل أحد أفراد العائلة، لذا ينبغي إيلاء اهتمام خاص بتأمين فرص التدريب والعمل للمرأة المعيلة غير العاملة.

شكل 22 مصادر دخل المرأة المعيلة غير العاملة



## الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن أسر السيدات المشاركات:

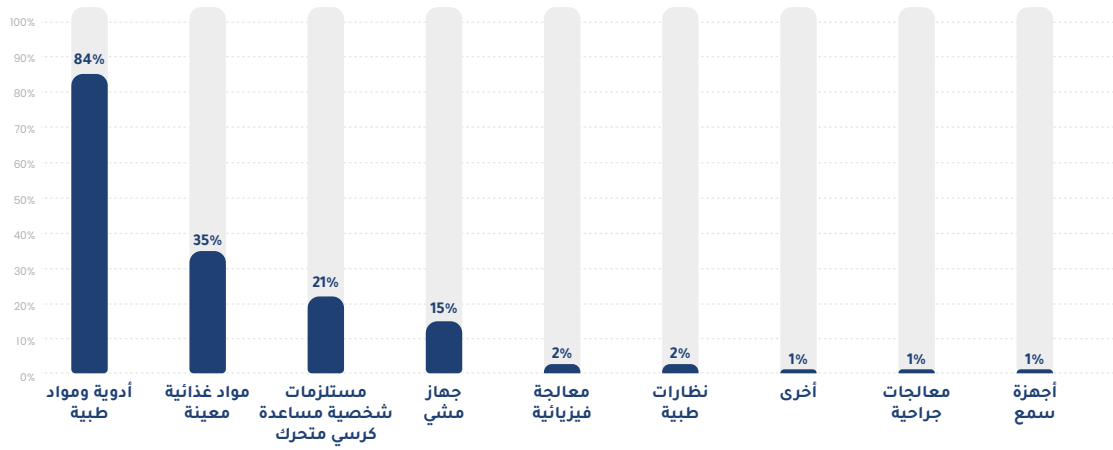
**الاستنتاج 18:** أشارت 12% من المشاركات إلى وجود شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن أسرهن. في حين أن الغالبية العظمى (75%) لم تتلق أي مساعدة من المنظمات الإنسانية. كما أفادت النساء اللاتي يتلقين المساعدة الإنسانية أنها غير منتظمة ولا تناسب احتياجات المستفيدين.

تشير التقارير إلى ارتفاع معدلات الإعاقة في بعض أجزاء سوريا، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، حيث وصلت إلى 30% من السكان - أي ما يقارب ضعف المعدلات العالمية ضمن الدول الأخرى.<sup>5</sup>

أشارت النتائج إلى تواجد أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن 12% من عائلات النساء اللاتي شملتهن الدراسة. تعكس هذه الأرقام الارتفاع في نسبة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تعد الأعمال العدائية من قبل النظام السوري وحلفائه المسبب الأبرز فيها. بلغت نسبة النساء اللاتي أكدن وجود أكثر من شخص ذو احتياجات خاصة ضمن الأسرة 12% من إجمالي العائلات اللواتي يوجد ضمنها أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة. من الجدير بالذكر أن 64% من النساء اللاتي لديهن أشخاص ذوي احتياجات خاصة أكدن رغبتهم بالعمل.

تناولت الدراسة كذلك احتياجات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن عائلات النساء اللاتي شملتهن الدراسة، حيث تصدرت الأدوية والمواد الطبية احتياجات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تضمنت احتياجاتهم المواد الغذائية الخاصة ومستلزمات شخصية كالكراسي المتحركة وأجهزة المشي.

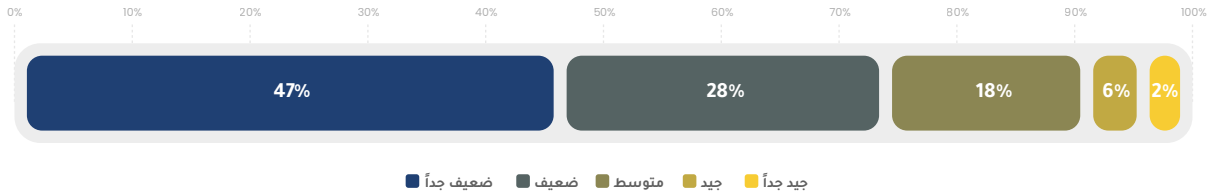
**شكل 23** أهم احتياجات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة داخل أسر النساء المشاركات



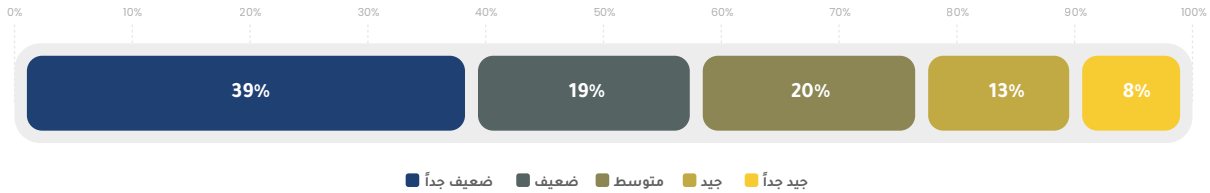
<sup>5</sup> <https://www.who.int/ar/news-room/feature-stories/detail/how-does-who-work-amidst-conflict>

كما أظهرت نتائج الدراسة أن 75% من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة لا يتلقون مساعدة من المنظمات غير الحكومية، في حين يتلقى 25% منهم فقط المساعدات، كما كان تقييم معظم النساء المشاركات اللواتي يتلقى أقاربهن المساعدات الخاصة أن هذه المساعدات غير منتظمة إطلاقاً وغير مفيدة للمستفيدين.

**شكل 24** تقييم المساعدة المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة حسب الانتظام



**شكل 25** تقييم المساعدة المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة حسب فائدتها للمستفيدين

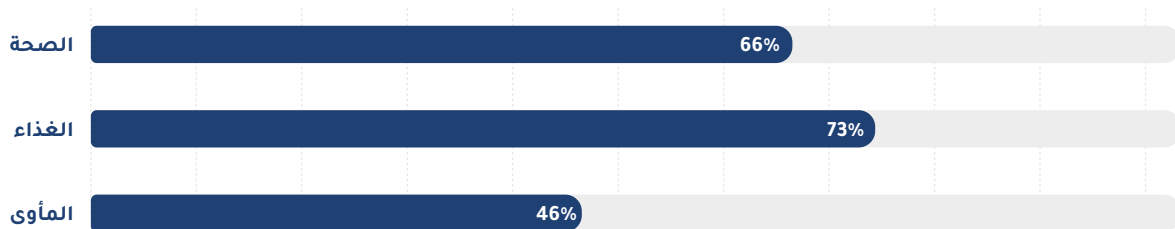


## احتياجات الأسرة وفق الأولويات التي حددتها المشاركات

**الاستنتاج 19:** لا يتم تغطية الاحتياجات الأساسية للعائلات من خلال المساعدات الحالية.

احتلت احتياجات الأسر الغذائية المرتبة الأولى في قائمة الاحتياجات، تلتها الاحتياجات الصحية، ثم الحاجة إلى تأمين المأوى والمستلزمات المرافقة لها.

**شكل 26** أهم احتياجات الأسرة وفق الأولويات التي حددتها المشاركات



## الاحتياجات الغذائية للأسرة:

وقد حددت أبرز الاحتياجات الغذائية للأسر على النحو التالي:  
تأمين المواد الغذائية الأساسية بأسعار مناسبة وتقديم السلل الغذائية والمياه الصالحة للشرب.

## الحاجة إلى المأوى:

تتجاوز نسبة النازحين في معظم مناطق الشمال السوري نصف العدد الإجمالي للقائنين ضمن هذه المناطق، وهو ما يعكس الأزمة والكثافة السكانية الحالية المتواجدة ضمنها وبالتالي انعكاسه الطبيعي على الاحتياجات المتزايدة ضمن قطاع المأوى.

برزت الحاجة للمسكن المناسب كأبرز احتياجات السيدات المشاركات ضمن قطاع المأوى بينما احتلت ضرورة تأمين الاحتياجات الأساسية ضمن المسكن المرتبة الثانية.

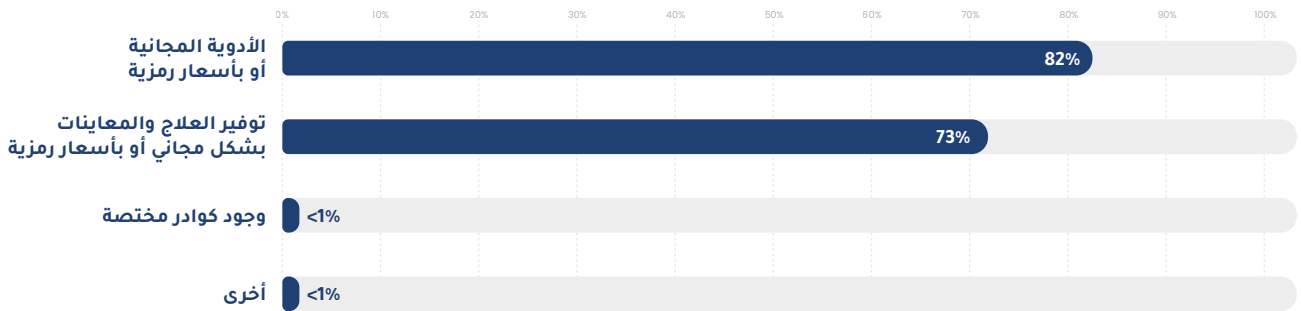
## احتياجات الرعاية الصحية:

شهد القطاع الصحي تراجعاً كبيراً في مجال الخدمات الصحية والمرافق والمراكز المتخصصة خلال السنوات الأخيرة لاسيما في ظل الاستهداف المتعمد والنهج المتبع من قبل النظام السوري وحلفائه في تدمير البنية التحتية والقطاع الصحي بشكل خاص.

في محاولة لتحديد أبرز الاحتياجات للسيدات المشاركات في هذا المجال، تم تحديد الاحتياجات التالية كأبرز المواضيع:

- توفير الأدوية المجانية أو بأسعار مدعومة.
- تأمين العلاج المجاني والخدمات الصحية المناسبة.
- معالجة النقص في الكوادر الاختصاصية ضمن بعض المجالات.

شكل 27 أهم الاحتياجات في قطاع الصحة حسب المشاركات

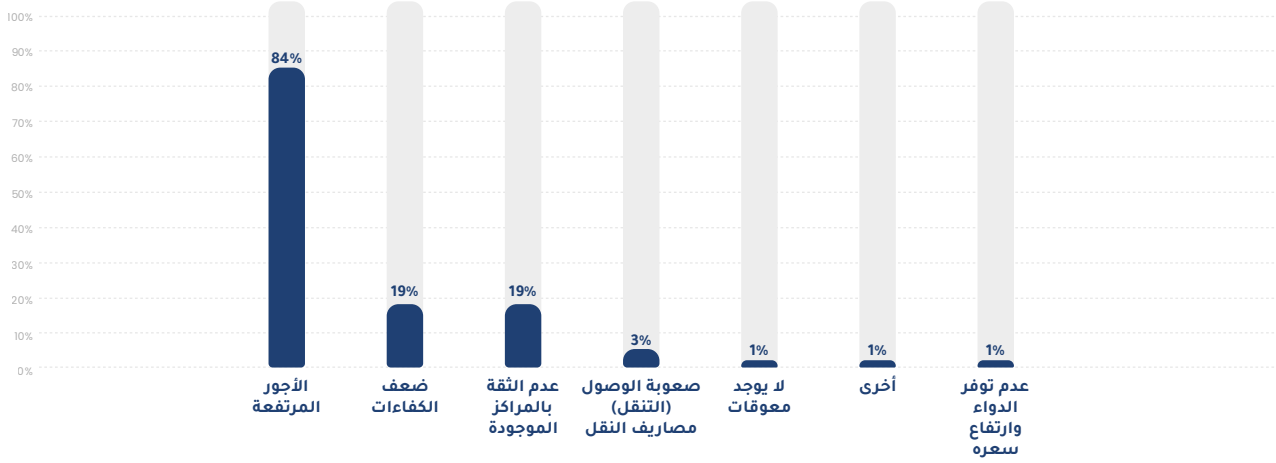


وفي سياق إجابتهم عن سؤال حول إمكانية وصولهم إلى النقاط الطبية والمراكز الصحية المنتشرة ضمن مناطقهم، أكدت المشاركات أن 73% منهنّ تستطيع الوصول إلى المراكز الصحية، في حين لا تستطيع 27% منهن ذلك بسهولة. كما كانت صعوبة التنقل وبعد المسافات وعدم توفر وسائل نقل مناسبة أهم الصعوبات التي تعيق وصول المرأة إلى المراكز الصحية.

## المعوقات التي تعيق حصول المرأة على الرعاية الصحية

كانت أجور المعايينة الطبية المرتفعة التي لا تتناسب مع مستوى دخل الفرد في الشمال السوري من أبرز العوامل التي تعيق حصول النساء المشاركات وأسرهنّ على الرعاية والخدمات الصحية المناسبة، كما تضمنت المعوقات ضعف الكفاءات الطبية والإمكانات الطبية المتوفرة بشكل عام.

شكل 28 العوائق التي تعيق وصول المرأة إلى الرعاية الصحية



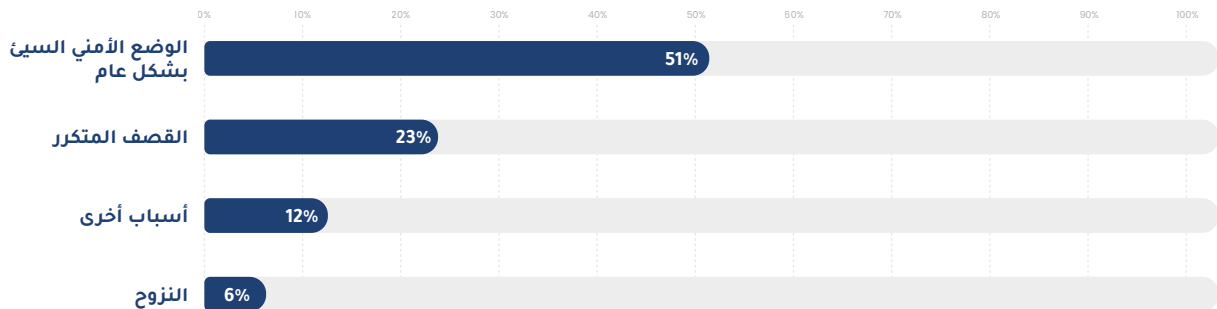
كما أظهرت نتائج الدراسة أن 83% من النساء تستطيع الوصول للرعاية الطبية قبل وبعد الولادة بسهولة، في حين لا تستطيع 17% من النساء الوصول لها.

## مدى الشعور بالأمان بالنسبة للمشاركات:

**الاستنتاج 20:** تشعر معظم النساء (84%) بالأمان في الحياة اليومية العامة وعند الحركة. أما النساء اللاتي لا يشعرن بالأمان فليهنّ مخاوف من أهمها انعدام الأمن والقصف والنزوح، وأسباب أخرى.

أعربت 84% من النساء عن شعورهنّ بالأمان بشكل عام والأمان أثناء التنقل، في حين أعربت 16% عن عدم شعورهنّ بالأمان بشكل عام والأمان عند التنقل، حيث تضمنت أبرز المخاوف الأمنية عند المشاركات اللواتي لا تشعرن بالأمان الوضع الأمني السيئ والاعتداءات العسكرية المتكررة على مناطق إقامتهن.

شكل 29 أسباب الشعور بعدم الأمان بين المشاركات

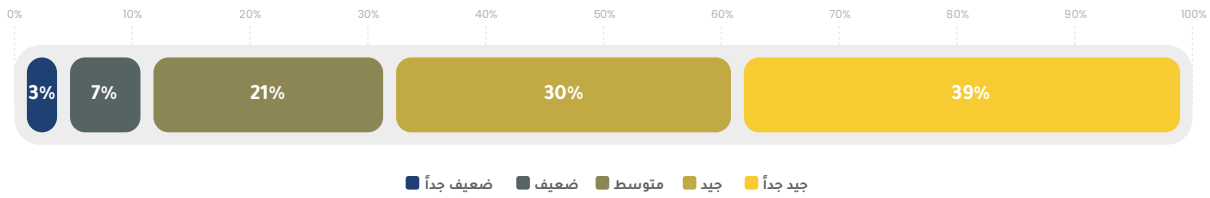


## مراكز النساء والأسرة:

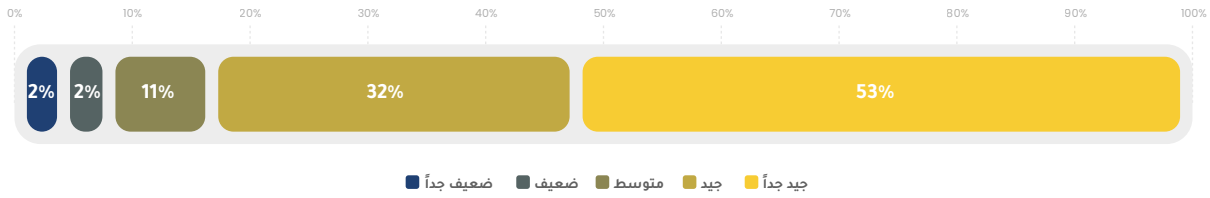
**الاستنتاج 21:** تنظر النساء إلى مراكز النساء والأسرة بإيجابية

استعرضت الدراسة واقع مراكز النساء والأسرة التابعة لمنظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) من وجهة نظر المشاركات وتقييمهن لهذه المراكز من حيث انتشارها وخدماتها وأبرز الخدمات والاحتياجات التي تتطلعن لتوفيرها ضمن هذه المراكز. حيث أكدت النسبة الأكبر من المستجيبات إمكانية وصولهن إلى مراكز النساء والأسرة التي تديرها متطوعات الخوذ البيضاء مما يعكس الانتشار الجغرافي الجيد لهذه المراكز. كما عبرت الغالبية العظمى عن رضاهن عن تجربتهن في هذه المراكز.

**شكل 30** سهولة الوصول إلى مراكز النساء والأسرة



**شكل 31** تقييم مراكز النساء والأسرة

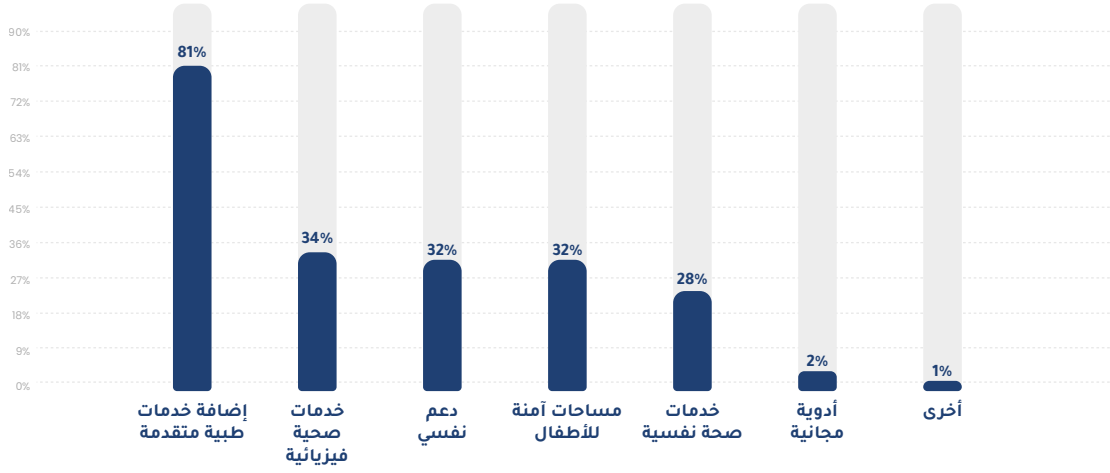


## الخدمات التي ترغب المشاركات بتوفيرها ضمن مراكز النساء والأسرة

**الاستنتاج 22:** تحتاج النساء إلى خدمات طبية متقدمة، وخدمات نفسية واجتماعية إضافية.

أبدت النساء المشاركات رغبتهن بأن تقدم مراكز النساء والأسرة خدمات إضافية تضاف إلى الخدمات الحالية. حيث تصدرت الخدمات الطبية المتقدمة هذه التطلعات بواقع 81% من إجمالي المشاركات، بينما تقاربت نسب الراغبات بتوفير كل من المعالجة الفيزيائية والدعم النفسي وخدمات الصحة النفسية والمساحات الآمنة للأطفال.

شكل 32 الخدمات الإضافية التي يطلب المشاركون توفيرها ضمن مراكز النساء والأسرة



وكذلك أبدت 90% من المشاركات رغبتهن بأن تقدم هذه المراكز برامج تدريب وتأهيل مهني متقدمة تعنى برفع مهارات وكفاءة النساء في شمال غرب سوريا وهو ما يساهم في إشراكهن ضمن دورة الحياة الاقتصادية في المجتمع.

## الخاتمة

ترسم نتائج هذه الدراسة صورة مؤلمة لواقع المرأة في شمال غرب سوريا.

تعرض الدراسة العديد من آليات التأقلم لدى النساء والأسر التي تواجه صعوبات في تلبية الاحتياجات الأساسية وحجم المشكلة. حيث معدل زواج الأطفال أعلى بكثير من المعدل العالمي، كما تعيش نسبة من النساء المشاركات مع ستة أشخاص أو أكثر، مما يشير إلى الاكتظاظ ضمن أماكن السكن في المنطقة. كما بات أكثر من نصف أطفال النساء المشاركات غير منظمين في المدرسة، مما يهدد بتأجيل تطلعات الجيل القادم من السوريين.

عبرت النساء عن رغبة كبيرة في مواصلة التعليم والعمل والالتحاق بالتدريب المهني. حيث ترغب ثلثي النساء دون سن 36 عاماً في مواصلة تعليمهن، كما أكدت أكثر من نصف المشاركات رغبتهن بالعمل. ومع ذلك، تبرز مجموعة واسعة من العقبات المالية والاجتماعية والمادية التي تمنع المرأة من المضي قدماً لتحقيق هذا الطموح.

أصبحت الحاجة إلى العمل أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب عدم قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية. حيث تحتاج العائلات إلى ضعف دخلها الحالي لتغطية نفقات الطعام والرعاية الطبية والمأوى. يحصل أقل من نصف النساء المشاركات على دخل إضافي، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، حيث تعتمد النساء غير المتزوجات - بما في ذلك الأرامل والمطلقات والنساء اللواتي فقد أزواجهن - بشكل أكبر على المساعدة الإنسانية ودعم بقية أفراد الأسرة.

يوجد نقص حاد في تمويل واستدامة تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن الرعاية المقدمة لحوالي ثلث الأشخاص المحتاجين من ذوي الاحتياجات الخاصة هي رعاية غير منتظمة.

بشكل عام، تتناغم نتائج هذا الاستطلاع مع الرسائل الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني السوري والأمم المتحدة في أن مستوى المساعدة لشمال غرب سوريا غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

## التوصيات

- 01 يجب على جميع الدول العمل من أجل حل سياسي مستدام وتنفيذ قرار الأمم المتحدة 2254 لخلق بيئة يمكن فيها للنساء والرجال والأطفال العيش بكرامة والحصول على الإمدادات والخدمات الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية. عندها فقط ستتاح الفرصة لسكان شمال غرب سوريا للوصول إلى إمكاناتهم وضمان المستقبل للأجيال القادمة.
- 02 يجب على المانحين دعم المنظمات المحلية للاستثمار في إعادة تأهيل البنية التحتية للنقل الأساسي من خلال المشاريع الإختصاصية.
- 03 يجب على المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية تضمين دعم التدريب المهني للمرأة ضمن التمويل والبرامج.
- 04 يجب على المانحين زيادة التمويل المحدد للمنظمات التي تقدم الدعم للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتأكد من توافق البرامج مع الاحتياجات واستدامتها.
- 05 ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوفير فرص التدريب والتوظيف للنساء المعيلات غير العاملات.



الدفاع المدني السوري



# التحديات التي تواجه النساء في شمال غرب سوريا



[www.syriacivildefense.org](http://www.syriacivildefense.org)